

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٢ يونيو ٢٠٠٦

مجلس الشعب يدين الحكومة المسؤولة سياسياً عن كارثة العبارة لجنة تقصي الحقائق تؤكد عدم إمكانية التصالح بين ممدوح إسماعيل وأهالي الضحايا الأحد.. إحالة التقرير الفني عن الصندوق الأسود لمجلس الشعب والشورى والنائب العام

كتب - محمود غلاب:

طالبت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية مجلس الشعب بتحمل مسؤوليته الدستورية في اتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة في ملف كارثة غرق العبارة السلام ٩٨. وكشفت اللجنة في تقريرها النهائي حول الكارثة والذي أعدته في اجتماعها الختامي أمس برئاسة حمدي الطحان رئيس لجنة النقل والمواصلات عن انعقاد المسؤولية السياسية للحكومة عن الكارثة، واتهمتها اللجنة بالاهمال والتقصير في عملية البحث والإنقاذ والعجز والتخبط والعشوائية وعدم الكفاءة في معالجة الأزمة.

ودعت اللجنة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب إلى مطالبة المستشار جابر ريحان المدعي العام الاشتراكي باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق ضحايا العبارة. وكشفت لجنة تقصي الحقائق، أن التعديلات الجديدة التي أدخلت علي قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالتصالح بين المتهم والمجني عليه في بعض القضايا لا تنطبق على كارثة العبارة بعد التعديل الجديد الذي أضافه مجلس الشعب على المادة ٢٣٨ من القانون والتي لا تجيز التصالح إذا زاد عدد القتلي علي ثلاثة أشخاص.

وتلقت اللجنة تأكيدات من المهندس محمد منصور وزير النقل بانتهاء اللجنة الفنية المكلفة بفحص الصندوق الأسود للعبارة من إعداد تقريرها النهائي، وسوف يحيله إلى رئيسي مجلسي الشعب والشورى والنائب العام يوم الأحد القادم. وأكد حمدي الطحان أن التقرير الفني سوف يتناول الأسباب الفنية لغرق العبارة.

وكشف الطحان أن التقرير النهائي للبرلمان لن يتناول الجانب الفني من الكارثة ولكنه سيتناول أوجه الاتفاق بين ما توصلت إليه اللجنة البرلمانية وتحقيقات النائب العام والمدعي العام الاشتراكي خاصة فيما يتعلق بالاهمال والتقصير الشديدين لمالك العبارة وقائد العبارة سانت كاترين صلاح جمعة، ووقائع القتل الخطأ الناشئة عن الاهمال. وأضاف الطحان أن النائب العام انتهى من إحالة تهم التربح في هذه القضية إلى نيابة الأموال العامة، كما أحال تهم التقصير إلى النيابة العسكرية وتم اخطار الجهات الادارية باتخاذ الإجراءات التأديبية حيال الموظفين الذين ثبت تورطهم في الاهمال.

واثبت تقرير تقصي الحقائق أن الترخيص الذي حصل عليه ممدوح إسماعيل من هيئة موانئ البحر الأحمر بالانتفاع بمساحة ٢٤٨١ متراً مربعاً داخل ميناء السويس مازال سارياً، واستخدمت الشركة هذه الأراضي في غير الغرض الذي خصصت من أجله.